العرب
الخميس 2019/12/26
السنة 42 العدد 11568

لاءات دول الخليج لتطبيع العلاقات مع سوريا

إنهاء التبعية لطهران شرط أساسي لإعادة دمشق إلى بيتها العربي

عودة العلاقات مع الإمارات لا تعني الرضا على النظام

أعادت زيارة رسمية أجراها وفد من الصحافيين السوريين إلى العاصمة السعودية الرياض في منتصف شهر ديسمبر الحديث بقوة عما سمي باستكمال آخر مراحل إعادة سوريا إلى محيطها العربي، خصوصا أن هذه الخطوة تزامنت أيضا مع تصاعد بوادر انفراجة بين الدول العربية بصفة عامة ودول الخليج بصفة خاصة مع البلد الذي أنهكته الحرب الأهلية منذ عام 2011. لكن رغم إطناب بعض التحليلات السياسية في الدفع نحو شبه التأكيد على أن الرياض بصدد إعداد اللمسات الأخيرة لإعادة سفارتها في دمشق، فإن المسألة تبقى أيضا رهينة تواصل العلاقات القوية والمتينة التي تجمع نظام بشار الأسد بإيران.

سامي مبيض

بيروت - وصل وفد من الصحافيين السوريين الخاضعين للعقوبات إلى العاصمة السعودية الرياض في منتصف شهر ديسمبر، بعد أن تمت دعوتهم لحضور اجتماع لنقابة الصحافيين العرب لأول مرة منذ تعليق العلاقات الثنائية بين سوريا والسعودية في أغسطس 2011.

وتزامنت هذه الخطوة مع التقارير التي تفيد بأن السفارة السعودية في دمشق ومكاتب الخطوط الجوية السعودية تم تجديدها استعدادا لإعادة فتح أبوابها.

وقبل أيام فقط، نُقل عن السفير الإماراتي في دمشق قوله إن دولة الإمارات تتطلع إلى عودة الهدوء إلى شوارع سوريا "تحت القيادة الحكيمة للرئيس بشار الأسد". وكان ذلك بعد وقت قصير من إصدار الدول العربية لبيانات متتالية تدين بشدة الغزو التركي لشمال شرق سوريا الذي بدأ في 9 أكتوبر الماضي.

وفي وقت سابق من هذا العام، تمت استضافة وفد من المحامين السوريين في عمان، تلته زيارة رئيس البرلمان السوري حمودة الصباغ إلى العاصمة الأردنية.

بدأت عملية إعادة التطبيع العربي البطيء مع سوريا بإعادة فتح سفارة دولة الإمارات في ديسمبر 2018، ثم سفارات الأردن والبحرين. ورد السوريون بالمثل، فقد كتموا انتقاداتهم تجاه السعودية في وسائل الإعلام الحكومية، مع التركيز فقط على التهديد التركي.

ابتعدت سوريا عن جدل عملية قتل جمال خاشقجي في عام 2018، ولم تنطق بكلمة واحدة ضد السعودية. وعندما سُئل وزير الخارجية السوري وليد المعلم عن الأمر في مؤتمر صحافي، قال إن وفاة خاشقجي لا تهمه.

وقال مصطفى السيد، المعلق السياسي السوري المقيم في مدينة دورتموند بألمانيا، "يبدو أن العلاقات الحكومية السورية – السعودية تحقق تقدما الآن"، بهدف الحدّ من النفوذ الإيراني والتركي في سوريا. وأضاف السيد "موسكو هي الدافع الرئيسي وراء إعادة الارتباط والشراكة"، مضيفا أن الكرملين يأمل في تقليل اعتماد سوريا الاقتصادي والعسكري على طهران.

> النظام السوري أمام حتمية استيفاء شرطين، الأول يتعلق بالعملية السياسية الداخلية والثاني بالتخلص من التبعية لطهران

لقد ضغطت روسيا من أجل إعادة فتح الحدود السورية الأردنية، وفتح الأردن الأبواب أمام المنتجات السورية وأعطوها ممرا آمنا نحو الخليج العربي في محاولة لإنقاذ الاقتصاد السوري المتعثر.

وبعدما أعلنت الولايات المتحدة أنها ستسحب قواتها من سوريا، كانت روسيا تأمل في أن تصبح الحكومة السورية أقل اعتمادا على النفط الإيراني من خلال استعادة حقول النفط من المقاتلين الأكراد شرق نهر الفرات.

لكن هذه الخطوة أُحبطت بقرار الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في اللحظة الأخيرة بإبقاء القوات الأميركية في حقول النفط السورية، بشكل ظاهري لمنع عودة تنظيم الدولة الإسلامية داعش.

لقد اعتقد المسؤولون السعوديون أنه يمكنهم جذب السوريين بعيدا عن إيران، مكررين استراتيجية نفذها ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، التي حققت نجاحا محدودا، في العراق.

وبدلا من توجيه الانتقادات إلى قادة بغداد ما بعد عصر صدام أو وصفهم عملاء للتوسعة الإيرانية، مدت الرياض يدها إليهم، واحدا تلو الآخر، وتم استقبالهم على السجاد الأحمر في الرياض وجدة.

لقد أشار ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إلى حلفاء عراقيين بارزين لطهران، مثل مقتدى الصدر وعمّار الحكيم ورئيس الوزراء في ذلك الوقت حيدر العبادي، بهدف وحيد وهو خلق عتبة في السياسة العراقية وعدم ترك الساحة العراقية واسعة مفتوحة للتدخل الإيراني. وبدا مقتنعا بأنه يستطيع فعل الشيء نفسه مع دمشق.

لقد تم إقصاء السعوديين من عملية أستانة، التي جعلت الشؤون السورية حكرا على روسيا وتركيا وإيران. تم استبعادهم من المحادثات الدستورية الأخيرة التي قادتها الأمم المتحدة والتي بدأت في سويسرا في أكتوبر الماضي ومن المنطقة الآمنة المشتركة بين الروس والأتراك بين رأس العين وتل أبيض.

وفي العام الماضي، اتخذ وزير الخارجية البحريني، خالد بن أحمد آل خليفة المبادرة، واحتضن بحرارة نظيره السوري في الجمعية العامة للأمم المتحدة. تم بث اللقطات حصريا على قناة العربية السعودية وليس على التلفزيون الحكومي السوري. ثم ظهر وزير الخارجية البحريني على قناة العربية قائلا "نتعامل مع الحكومة السورية وليس مع من يحاولون إسقاطها".

واستخدم وزير الخارجية البحريني بشكل ملحوظ كلمة "الحكومة" بدلا من "النظام"، مضيفا أنه من غير المعقول استبعاد الدول العربية من العملية السياسية برمتها في سوريا.

وبعد أسبوع واحد فقط، أجرت صحيفة الشاهد الكويتية مقابلة إيجابية مع الرئيس السوري، حيث أشاد بشار الأسد بأمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح.

وبعد أسابيع، سافر الرئيس السوداني آنذاك عمر حسن البشير إلى دمشق، وكان بذلك أول رئيس دولة عربي يزور العاصمة السورية منذ عام 2011. وتكهن الكثيرون بأنه كان يحمل رسالة حسن نية من السعودية، التي كان السودان متحالفا معها في الحرب على اليمن.

وعلى الرغم من أن دول الخليج أعادت فتح سفاراتها لكنها لم تقدم مساعدات مالية أو استثمارات مباشرة لإعادة إعمار سوريا، مما دفع الأسد إلى السفر إلى طهران في فبراير 2019، ونتجت عن ذلك سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية بين الدولتين، في البنية التحتية والاتصالات السلكية واللاسلكية والإسكان والزراعة.

أبدت الدول العربية استعدادها لاستعادة عضوية سوريا في جامعة الدول العربية ودعوتها إلى القمة العربية لعام 2019 في تونس، لكن ذلك لم يحدث بسبب حق النقض (الفيتو) من قطر – التي لا تزال في خلاف مع دمشق.

لقد تقرر أن سوريا يمكن أن تعود إلى الجامعة العربية وإلى محيطها الأصلي لكن فقط بعد استيفائها لشرطين، الأول يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2254، الذي يدعو إلى بدء عملية سياسية، والثاني التخلص من التبعية لطهران. وفي حين أن الأولى بدأت ببطء في المحادثات الدستورية في أكتوبر الماضي، إلا أن العلاقات السورية الإيرانية لا تزال قوية إلى حد ما.

هل تغير وفاة قايد صالح قواعد اللعبة في الجزائر

الجزائر - عاشت الجزائر طيلة عشرة أشهر في عام 2019 على وقع احتجاجات عارمة أطاحت في مرحلة أولى بالرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة لكنها لا تزال تطالب بالإصلاحات وخاصة بالقطع التام مع النظام القديم.

وبينما يرى البعض أن الجزائر بدأت تسير فعليا في ركب الانتقال الديمقراطي بإجراء انتخابات رئاسية كانت محل انقسام بين الجزائريين وأفضت إلى انتخاب عبدالمجيد تبون رئيسا، يدفع الشارع المحتج إلى التغيير التام. ولم تمنع وفاة قائد الجيش القوي أحمد قايد صالح وإعلان الحداد في البلد، المحتجين من مواصلة الضغط لتنفيذ مطالبهم الأساسية الداعية إلى تغيير شامل.

وتقول العديد من التقارير الدولية ومنها ما صدر بصحيفة لوموند الفرنسية التي قالت لدى تعليقها على رحيل قايد صالح إنه يطرح السؤالين التاليين: هل يمكن لهذا الحدث أن يغير قواعد اللعبة بالجزائر؟ وهل سيواصل الجيش الجزائري اتباع الخط المتشدد الذي وضعه صالح في مواجهة الحراك أم أنه سيختار السير في طريق الانفتاح؟

ودون أن تخوض الصحيفة في محاولة الردّ على السؤالين، قالت إن الرئيس الجديد عبدالمجيد تبون الذي أصبح "الصوت الفعلي للنظام"، لم يرسل بعد إشارات واضحة حول سياسته التي سيتبعها في الأسابيع المقبلة، ولا تزال دعوته للحوار غامضة.

ونظم الآلاف من الطلاب الجزائريين احتجاجا، الثلاثاء، وهتفوا "لا حوار" رافضين عرض الرئيس الجديد بإجراء محادثات وقالوا إنهم سيواصلون الاحتجاجات التي أخرجت الملايين إلى الشوارع في وقت سابق من هذا العام وعشرات الآلاف في الأشهر الأخيرة.

إن الحراك الشعبي غير المسبوق في 2019 أراد الجزائريون أن تكون البسمة عنوانه، فوشّح ملامح البلاد طيلة العام تقريبا، في احتجاجات غاضبة أطاحت بنظام قديم، وترنو لحصاد ثمارها بتجسيد الإصلاحات المأمولة في 2020.

واستمد حراك الجزائر اسم "ثورة الابتسامة" على خلفية ما تميز به من سلمية في معظم مراحله، ما فتح المجال لاعتماد وسائل وأساليب ثورية مبهجة، منها الغناء والرقص والتعابير والشعارات الفنية، التي دفعت جميعها إلى هذه التسمية.

لقد كانت المرحلة حاسمة، لكن الشارع الذي لم تهدأ وتيرة غضبه، لا يزال يطالب بإصلاحات تجسّد التغيير الجذري، والقطع مع الطبقة السياسية القديمة بشكل حاسم، ما يشي بأن المشهد بالبلاد مفتوح على سيناريوهات كثيرة قد يزيح 2020 الستار عن ملامحها.

في 22 فبراير، تفجرت انتفاضة شعبية سرعان ما تحولت إلى حراك شعبي أطلق عليه البعض اسم "ثورة الابتسامة"، بدأت إرهاصاتها أسابيع قبل ذلك من خلال احتجاجات متفرقة.

البعض قال إن الحراك جاء نتيجة "إحساس بالإهانة" بعد ترشيح الرئيس المريض، فيما وصفها آخرون بأنها صراع بين أركان الحكم في البلاد تم تصديره للشارع.

وسواء كان السبب الأول أم الثاني، فإن الثابت هو أن الانتفاضة الشعبية غيرت وجه البلاد، وأسقطت أكثر رؤساء البلاد مكوثا في الحكم (20 سنة) بعد أسابيع من انطلاقها، حيث استقال بوتفليقة مطلع أبريل عقب إعلان قيادة الجيش دعمها لمطالب الشارع. وكانت الانتفاضة أيضا وراء سجن العشرات من كبار المسؤولين السابقين في عهد بوتفليقة من مدنيين وعسكريين ممن ظل البعض منهم حتى وقت قريب يصعب تخيل رؤيتهم وراء القضبان، على غرار قائد المخابرات الأسبق الفريق محمد مدين، والذي كان يوصف بـ"صانع الرؤساء".

كما تم سجن سعيد بوتفليقة شقيق الرئيس المستقيل، ورئيسي الوزراء السابقين أحمد أويحي وعبدالمالك سلال، وكبار رجال الأعمال، إلى جانب عملية "تطهير" طالت أهم مؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية وشملت العشرات من المسؤولين.

وفي الأشهر الأخيرة، تحول الحراك إلى صراع غير معلن بين قيادة الجيش التي تمسكت بالمسار الدستوري من خلال تنظيم انتخابات رئاسية، وقوى في الحراك والمعارضة ممن رفضت هذا الطرح، وطالبت برحيل كل رموز النظام، والذهاب إلى مرحلة انتقالية بدستور جديد من أجل صنع قطيعة مع الماضي.

وظلت الساحة مسرحا لجدال بين قيادة الجيش وداعميها ممن يعتبرون الانتخابات حجر الزاوية لتأمين استقرار البلاد، وسط محيط متوتر ومعارضين يرون فيها محاولة لتجديد جلد النظام دون تغيير جوهره كما يطالب الشارع.

> الشارع الجزائري لا يزال يطالب بإصلاحات تجسد التغيير الجذري، والقطع مع الطبقة السياسية القديمة بشكل حاسم

وانتهى الصراع بانتخاب رئيس للجمهورية باقتراع جرى في 12 ديسمبر، وسط مقاطعة من الحراك وجزء من المعارضة، وبنسبة مشاركة قاربت 40 بالمئة.

وقد شهدت عمليات الاقتراع منافسة بين 5 مرشحين وصفوا بأنهم من أبناء النظام بحكم تقلدهم مسؤوليات سابقة فيه، لكن البلاد شهدت لأول مرة انتخابات دون شكاوى حول التزوير كما لم يعرف الفائز فيها إلى غاية الانتهاء من فرز الأصوات.

وعادت خلافة بوتفليقة في هذا الاقتراع إلى رئيس وزرائه الأسبق عبدالمجيد تبون والذي كان ضحية محيط بوتفليقة بعد إقالته صيف 2017، فيما وصفت قيادة الجيش انتخابه بأنه "الخيار الأنسب للبلاد".

فور إعلان فوزه وبعد تنصيبه، تبنى تبون خطابا "مهادنا" للشارع والحراك، قال فيه إنه "يمد يده للحراك للحوار ونبذ التفرقة". كما تعهد بتجسيد مطالب التغيير، لكن الحراك تواصل بعد انتخابه بنفس الوتيرة والمطالب الرافضة لأي عرض من النظام، بشكل يوحي باستمرار التظاهر مستقبلا.

وترتكز خارطة التغيير التي عرضها تبون على تشكيل حكومة كفاءات وتعديل دستوري "توافقي" خلال العام 2020، إلى جانب تغيير قوانين الانتخابات والأحزاب والذهاب إلى انتخابات نيابية ومحلية مبكرة بعدها وكذلك إصلاحات اقتصادية واستمرار مكافحة الفساد.

وظهر انقسام بين معارضي النظام وداخل الحراك بعد عرض الحوار الذي قدمه تبون بين من رفضه بدعوى أنه من رئيس "أمر واقع"، وبين من يدعو إلى حلول عقلانية بقبول التحاور بشروط من قبيل إطلاق سراح معتقلين وإجراءات تهدئة من السلطة تجاه المعارضين.

إصرار على مواصلة الثورة